

الحق يقال

«شخصية انسانيةلم يتصف بهاأحدمن الرؤساءوالزعماء العرب.إن على عبداللهصالح إنسان عظيم بكل ماتعنيهالكلمة منمعنی»

المرحوم الشيخ/ عبدالله بن حسين الأحمر



اعتبارها جدلية قائمة ومسألة تربوية ثقافية علاقة الرئيس بالإعلام حميمية، يمكن تقبلها مع الزمن.. إن الإعلام الحر إجمالاً يهتم لأمره ويحرص على الإفادة منه، ويتجنب الدخول في أية خصومة هو إيجابي إذا التزم بالمهنية المعتمدة على معه.. الإعلام المعارض يحظى بحرية

واسعة، حتى في تناولاته الناقدة لشخص خاصتها، والذي تمت إعادته بعد ذلك، حيث كنت الرئيس والمتجاوزة للحقوق التعبيرية. أحد الساعين لإجازة استخدام جهاز البث في للرئيس استجابات متقدمة في مجال حرية الإعلّام.. ألغى الرقابة المسبقة، وألغى حبسٍ الصحافي بداعي الـرأي، وفتح الباب واسعا أمام إصدار الصحف والمواقع ووسائل الإعلام عندما كانت الأجهزة المعنية بالإعلام تتعامل بشكِل غير إيجابي، أو تنتهي في مقاضاتها إلى أحكام ليست لصالح الوسائل الإعلامية أو الإعلاميين، كان الرئيس يعفو ويتنازل عن حقه

وينتصر للإعلاميين.

قضية قناة «الجزيرة» وظهورها في الإعلام

الفضائى أثارت الكثير من الجدل، ودّخلت في

خصومات عديدة مع دول وأنظمة، وهي التي

اعتادت الإعـلام الموجّه، وبحث الموّضوعً

بمهنية وحيادية، وأين يمكن القول بتجاوز

المهنية!! حتى قيل من على منبر «الجزيرة»

نفسها بأنه لا يوجد إعلام محايد.. وعليه يمكن

«الجزيرة» ف*ي* صنعاء والأخ مراد هاشم ونقيب الصحافيين حينها الزميل نصر طه إلى الأخ الرئيس بطلب السماح باستبقاء جهاز البث في مكتب صنعاء، واستخدامه، وكانت موافقة الرّئيس.. ولكن بالطبع دون قانون ينظم هذه الوسائل، واستمرت هذه الرخصة الرئاسية منذ ذلك الحين، وقد سمعته بعد ذلك يذكّر بأهمية فتح التراخيص لقنوات خاصة، ولكن الأحداث

الرئيس على عبدالله صالح قام بهذا العمل

المعلومة وتعددية الرأيِ. وبشأن ما جرى مؤخرا من مصادرة لجهاز البث

مكتب «الجزيرة» في وقت كان المنع سارياً على القنوات كافة، عدا الَّفضائية اليمنية الرسمية. وكان ذلك في أثناء تغطية انتخابات الرئاسة اليمنية في عام ٢٠٠٦م من قبل فريق قادم من الدوحة برئاسة المذيع عبدالقادر عائض (مع جهاز بث مباشر)، وتقدمنا مع مكتب

إيماناً بدور الإعلام في عصر الفضاء المفتوح، وقناعة بأهمية قِـناة «الجـزيـرة» . تحديداً، وهـو إلـذي صرح أكثر من مرة قبلًا أنها الأكثر مشاُهدة للديلة، كما أجرى العديد من اللقاءات الخاصة والمهمة معها، ولـو سألتم العزيزين مراد هاشم وأحمد الشلفي في مكتبها في صنعاء

وتكاتفهم وتآخيهم

وتعاونهم في مواجهة

كل الشدائد وسرعان

ما تختفى تلك النعرات

ومنذ قيام النظام

الجمهوري في بلادنا

يمكنني القول -باعتزاز

والعصبياًت وتتراجعً.

لأجَّابا: بأنهَّا إيجَّابية (وهو ما سمعته منهما). إن أحداث البلاد الأخيرة والأخطار التي أحاقت بها وحجم المؤامرات رفعت من

عن تعامل الرئيس معهما

درجة الحساسية تجاه وسائل الإعـلام، التي أسهم بعضها في «البلبلة» والإرجاف بما يخلقّ حالة جاهزية للآنهيار والتفكك، ولا سيما أن أوضاع الحرب تكتسب استثنائية طارئة تختلف عن الأوضاع الطبيعية، وكثيرا ما تسلك الدول في هذه الحالات هذا المسلِك المؤقت والعابر، ولكنها مع ذلك تعد خروجا على القانون ومن

الكتابات الصحفية التي تعرضت له شخصياً بالإساءة والتجريح ذهب بنفسه إلى وزارة الإعلام ليوجه بإلغاء شطري الوطن في بعض الأحيان شوهت منهجية التسامح السياسي في العهد الجمهوري، فسأتجاوز إلى التعاطى مع تجربة الرئيس على عبَّدالله صالح كأنموّذج ساطع لمنهّجية التسَّامح السياسى؛ الذي كانَّ دوما البوابة الرئيسية للاستقرار السياسي الذي عاشته بلادنا طوال السنوات الثلاثين الماضية.. فقد ظل التسَّامح السياسي طوال تلك السنوات الميزة الكبرى في السلوك القيادي للرئيس عُلى عبدالله صالح، وظل المنطلق الأساسي في منهجيتُه ورؤيته لإدارَة الحكم والسلطة في بلد عاني الكثير من ثأرات السياسة وتقلبات الأنظمة! ولم يكن نَّهج التسامح فِي سلوك الرئيس على عبدالله صالح نابعا من ضُعف أو كان اصطناعاً أو مداهنة من النظام، بل كان قناعة وإيمانا وسلوكاً أصيلاً قبل أي شيء آخر.. فقبل ثمانية وعشرين عاماً وفى غمرة المعارك التي ظّلت تّشنها المجموعات اليسارية في المناطق الوسطِى، أعلن الرِّئيس تشكيل لجنة للحوار الوطني منَّ خمسين عضواً ضمت عدداً مِن القادة السياسيين لتلك المجموعات، والذين تمثل بعضهم لاحقاً ضمن أول قيادة للمؤتمر الشعبى العام عند تأسيسه في أغْسطس عام ١٩٨٢م.. وقبل ذلك بعدة شُّهور أي في مايو ٩٨٢ آم أعلن الرئيس قراره الشَّجاع بالعفو العام عن المجموعات اليسّارية المسلحة من داخل مديرية النادرة في وقت كانت فيه مجاميع

التسامح ميزة على عبدالله صالح

ظل التسامح السياسي طوال السنوات الماضية الميزة الكبرى في السلوك القيادي للرئيس على

عبدالله صالح.لم يكن نهج التسامح في سلوك الرئيس نابعاً من ضعف أو اصطناعاً أو مداهنة من

النظام بل كان قناعة وإيماناً وسلوكاً أصيلاً قبل أي شيء آخر..الرئيس علي عبدالله صالح في ذروة

شمادات

أخرى ما زالت تقاتل في ريمة ووصاب ورداع ومناطق أخرى ضد الدولة. وطوال الثمانينيات حيث لم تكن هناك تعددية معلنة صدرت عدد من الصحف التي تمثل الأحزاب الرئيسية، فـ»الميثاق» كانت لسان حال المؤتمر الشّعبي العام، و»الصحوة» كانت لسان حال الإخوان المسلمين، و»الأمل» كانت لسان حال الجبهة الوطنية الديمقراطية، و»الشعب» كانت قريبة من حزب البعث.. ورغم أن الدستور في الشمال كان حينها يحرم الحزبية لكن الرئيس على عبدالله صالح كانت له رؤيته الثاقبة لإدراك حقائق الواقع ومتطلباته، واتخذ بالفعل خطوات عملية باتجاه التعامل الواقعى مع التعددية السياسية، حيث جسدت انتخابات مجلس الشورى التيّ جرت عام ١٩٨٨ م تنافساً حزبياً غير معلن، وعبرت عن وجود مبكر للديمقراطية التعددية وبحيث أنه لم يأت قيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م إلا وللديمقراطية تطبيقاتها

وخلال العامين الأولين مِن قيام الجمهورية اليمنية أدار الرئيس على عبدالله صالح حواراً مكثفاً مع قيادة الحزِب الاشتراكي اليمني الشريك فى الحكم أنذاك بخصوص إعلاق ملف أحداث ١٣ ينأير، وفتَّح صفَّحة جدّيدة بإصدار قرارات عفو حول الأحكام التي طالت الرئيس الأسبق على ناصر محمد ورفاقه، وبالفعل فقد تكللتّ تلك الحوارات المكثفة بإصدار قرار العفو خلال عام ٩٩٢ م، وفي الحقيقة فقد أدى ذلك إلى عودة عدد غير قليل من القيادات المحسوبة على الرئيس على ناصر محمد إلى صفوف الحزب الاشتراكي، ولا شَكَ أَن ذَلَكَ كَان امتدادًا لنهجُ الرئيس صالح فَى إشاعة أجواء التسامح والوفاق والتقارب بين مختلف

العملية ليتوسع نطاقها ويتأطر بعد ذلك في إطار دستور الجمهورية

الأطراف السياسيَّة الفاعِلة في البلاد. وقبل أربعة عشر عاماً من الآن وفي ذروة حرب صيف ٤ ٩٩ ١ م وعقب

صدور إعلان الانفصال، أصدر الرئيس علي عبدالله صالح قراره التاريخي بالعفو العام عن جميع العناصر التي تورطت في الحرب.. وبعد ذلك بتسع سنوآت أغلق الرتِّيس ٓ آخر ملفات تلك الحرب بإلغاء الأحكام الصادرة بحق ما عـرف بمجموعة الستة عشرة.. كما أنه وفي ذروة الكِتابات الصحفية التي تعرضت له شخصياً بالإساءة والتجريح ذهب بنفسه إلى وزارة الإعلام في مايو ۲۰۰۶م ليوجه بإجراء تعديلات على قانون الصحافة بما يكفل إلغاء عقوبة الحبس ضد الصحفيين، ليؤكد بذلك أن منهجية التسامح كقيمة سياسية وأخلاقية ظلت ثابتة ولم تتغير طوال أكثر من ربع قرن، رغم أننا

جميعاً ندرك أن اليمن لم يعرف امتداد نفوذ الدولة وسلطتها على جميع أراضيه منذ قرون طويلة مثلما هو اليوم، بمعنى أن الدولة اليوم تعيش في مرحلة قوة غير مسبوقة لم يعهدها اليمنيون من قبل.. ومع

ذلك ظُل التَسامَح هو القيمَة الأساسيَة التيَ لا يقبل الرئيس علي عبدالله صالح المساوِمة عليها أو التراجع عنها: لأنها بالتأكيد جزء من تكوينه النفسي والروحي وتربيته وسلوكه

نصرطه مصطفى

وهذا يقودنا للتوقف أمام الأسلوب الذي أدارت به الدولة الأزمة مع حركة الحوثي، فالجميع يدرك أن المعارك التي خاضتها الدولة مع هذه الحركة كانت مضطرة إليها بسبب التعنت آلذى واجهته ورفض الانصياع لسلطتها وإصرار هذه الجماعة على السيطرة على عدد من المناطق، وهو أمر لا تقبله أية دولة فِي الدنيا تحرص على كرامتها وهيبتها وسيادتها، ومع ذلك فتأكيدا لّنهج التسامح الذي اتسم به عهده أصدر الرئيس على عبدالله صالح عفوين عامين، ووجه بصرف التعويضات وإطلاق المعتقلين وإعادة أعضاء الجماعة إلى وظائفهم.. كما قبل الرئيس صالح وساطة خارجية في أمر داخلي لإثبات حسن النوايا وإعطاء الفرصة لهؤلاء الشباب بالعودة عن تمردهم بما يحفظ ماء وجوههم.. ومع ذلك فكلنا أمل في وقف مإ يجرى من قتال حاليا وأنا عَلَى يقَينَ أنَّ هَوُلاء الشباب كلما مِّدوا شِبراً من حسن النوايا تجاه الدولة سيمد لهم الرئيس صالح ذراعا وباعا.

يحضرني نموذج آخر لمنهجية التسامح يتمثل في إعادة أكثر من خمسة وثلاً ثين ألف عسكري إلى الخدمة في الجيش كمعالجة لأزمة المتقاعدين التي حدثت خلال عامي ٢٠٠٦ وُّ٧٠٠٢م الماضيين رغم ما قيل ان ذلك مخالف للقوانين المنظمة لعملية التقاعد، ومع ذلك فقد جاءت المعالجات التي جرت لتؤكد أن منهجية التسامح لا غني عنها لأي وطن يبحث عن أمّنه واستقراره ويريد تعزيز وحدته الوطنية

إن التعايش السَّياسي لا يمكن أن يتم في ظل غِياب قيم التسامح أو في ظل الإصرار على استدعاء مخلفات الماضي أو رفض الترفع عن الُصغَّائر؛ إذ أن قيم التسامح بكل ما تتطلبه منَّ استصحاب مكارم الأخلاق يجب أن تعكس نفسها على كافة السلوكيات سواء علي مستوى الأفرادِ أو مؤسِسات الدولة أو منظمات المجتمع المدنى أحزاباً ونقابات سلوكا تربويا، يغرس في النفوس ويتربى عليه الأفرآد سواء كانوا مواطنين عاديين أو مثقفين أو أحزابا في السلطة أو المعارضة، وهو ما يجب أن يتعلمه الجميع من سلوك على عبدالله صالح كقائد وكإنسان؛ لأنهم يعلمون جميعاً أنهم يرجعون إليه عندما يجد الجد وعندما تحدق بهم المصاعب والمخاطر، وأنه في النهاية المظلة التي يحتمون بها جميعاً ويجدون لديه الصدر الواسع والبصيرة النافذةً والرأي السديد والأمثلة على ذلك كثيرة وكثيرة.. وهذا الحدِيث ليس تزلفاً- بالتأكيد- للرجل لأن التزلف يكون عندما تصف أحداً بما ليس فيه وليس بما فيه، فالجميع الخصوم قبل الأصدقاء يقرون له بهذه الصفة الإنسانية والقيادية الرائعة، وهذه الخاصية النبيلة كان لها دورها بالتأكيد في تجنيب اليمن الكثير والكثير من المحن والابتلاءات القاسية التي نجد أمثالها في عدد غير قليل من البلدان.

إن التسامح سلوك نبيل ينم عن سمو صاحبه وتغليبه العام على الخاص، وكما قد يكون صفة أصيلة في إنسان ما فإنه يُكتسب أيضاً إذا رغب في ذلك أي إنسان.. وهذا يعني أن الأطراف السياسية قادرة على انتهاج التسامح كمسلك في أدائها إن أرادت ذلك وستجد أنها كسبت مثلما كسب الوطن.. وأظن أنّ عبرة السنوات الماضية خير دليل على ما نقول؛ فلولا ذلك المسلك لما امتدت شبكة الطرق الهائلة لتربط معظم محافظات الجمهورية ببعضها البعض، فتبعث في كل مكان مرت فيه الحياة والأمل بمستقبل أفضل.. واليوم نجد أنفسنًا أمام مرحلة جديدة في حياتنا السياسية لا نريدها فقط أن تعكس قيمة التسامح وأهميته بلّ إلى جانب ذلك نريدها أن تخلق حالة من الثقة والاطمئنان خاصة في مجال حرية الصحافة والتعبير عن مختلف الآراء وتكريس التجربة الديمقراطية اليمنية وأن تحول بينها وبين احتمالات التراجع والعودة إلى الوراء... وفي هذا الصدد تحضرني دوما كما تحضر الكثير منكم تجربة أداء الإعلام الرسمى المحايد والمتوازن خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والتي كان الرئيس على عبدالله صالح المتحمس الأول لها والدِاعم الأسِاسي، وقد رأينا تأثيراتها الإيجابية على صورِة اليمن داخليا وخارجيا؛ رغم أن الكثير من المزايدين كانوا يعتقدون أن نشر وإذاعة خطابات مرشحي المعارضة ستجعل النتائج لصالحهما إلا أن ما حدث كان العكس تماما.. وهذا يجعلني أؤكد مجددا أن نهج

التسامح السياسي لا ينتُّج إلا الثقة بالنفسِّ، وهذه الأخيرة لا تنتّج إلا كل ما هو طيب وجميل، فلماذا ينزعج أولئك المزايدون اليوم من بضعة صحف أو مواقع إلكترونية لا يصل تأثيرها إلى عشر تأثير الإذاعة والتلفزيون؟!إ.. ولماذا ينزعج هؤلاء رغم أننا نشاهد يومياً في التلفزيون نواب المعارضة وهم يعبرون عن آرائهم بكل حرية دون أن يهتز للدولة طرف؟!!.

منذا ما تحعلنا نأمل من ص السموح والعقل المفتوح الذي يتجاوز الكثيرين بحكمته وبعد نظره أن يتم إغلاق الملفات المفتوحة وفتح صفحة جديدة من الحوار مع القوى السياسية التي يفترض أن تتجاوب وتبادر هي الأخرى تجسيداً لنهج التسامح وتجاوز التعقيدات السابقة؛ خاصة أننا على مشارف استحقاق انتخابي هام بعد أحد عِشر شهرا من الآن، وهو استحقاق يجعلنا نأمل من فخامة الرئيس بما عرف عنه من السماحة والترفع عن الصغائر فتح صفحة جديدة مع

أصحاب الكلمة بإطلاق زميلنا الصحفى محمد المقالح، ووقف محاكمات الصحفيين وفي مقدمتهم زميلنا الصحفي عبدالكريم الخيواني، وإطلاق تراخيص الصحف المستكملة لشروط الإصدار وإطلاق المواقع الإلكترونية المحجوبة والتعجيل بإنجاز التعديلات على قانون الصحافة لتشكل نقلة جديدة للكلمة الحرة الصادقة المسؤولة، أما النماذج المشوهة فإن المجتمع ينبذها ولا يقبلها بفطرته وإدراكه وإحساسه وروح التسامح التي تتشبع بها روحه، وهو ما يفرض أن تتعاون كافة القوى السياسية وآلأقلام الوطنية من أجل تحقيقه ومن أجل المزيد من التقدم للأمام دون المكايدة أو المكابرة والعناد، الأمر الذي يحتم علينا أن نحرص على التحلي بالمزيد من المسؤولية والحرص على تطوير التجربة والترفع عن الصغائر ونشر قيم التسامح والمحبة والأخوة في كافة جوانب حياتنا.

* ورقة عمل قدمها نصر طه مصطفى لندوة (ثقافة التسامح الديني والسياسي في اليمن) التي انعقدت في مايو ٢٠٠٨م.

الرئيس صالح حكم اليمن بجدارة واقتدار وقاده نحو مستقبل أكثر أمنا ورخاءً



د. فارس السقاف

الحازمة المتمثلة في التعامل الإيجابي مع جهاز البث التابع لـ»الجزيرة»- إعادة جهاز البث لمقرها - والإسراع في إصدار قانون الإعلام السمعي والبصري والإلكتروني، لكونه من غير المنطقي التعامل معها من دونَ قانون ينظمها. هذه القرارات ستكون فائدتها عامة، حيث ستوسع من نطاق عمل الوسائل الإعلامية

الخاصة، بل سنشهد قيام قنوات وإذاعات ومواقع إلكترونية عديدة تتنافس في تقديم

غير الطبيعي استمرارها..

المسألة إذاً سياسية بامتياز،

وجرى التعامل مع قناة

«الجزيرة» في هذا المسار

ولأن الرئيس - كما أسلفت-

راعى حرية الإعلام والمؤمن

بحرية الرأي والمشهود

لـه بقبول النقد وتعرضه

المستمر لذلك دون معاقبة

أصحابه، يدلل على صدقية

هذا القول، فسرعان ما تدارك

الموقف واتخذ القرارات

إعلامية ومعلوماتية كبيرة. الرئيس صاحب عملية تغييرية في اليمن، وفى المنطقة العربية، في مجال الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولن يقبل تراجع مشروعه كخيار ومسار.

الأخبار والبرامج، وهـو ما سيمثل تحولات

وماحدث هوأمر اعتراضي ارتبط بالمخاطرة والمهددات التى تكالبت على اليمن فشكلت ضغوطاً، ولن يَمثل هذا الحدث أية ردة، أو انتكاسة إطلاقاً، ولعلنا نشهد قريباً انفراجات على أكثر من صعيد على مستوى الحوار والشراكة، وتوفير أجواء ديمقراطية آمنة، وإطلاق الحريات تغليباً للقانون.

إن أكبر ضمانة للبلاد والمجتمع ومكتسباته، هي في التزام الدستور والقانون والاحتكام إليهما، بحيث لا يعود للاستثناء محل في ظلهما. إننى على يقين بأن الرئيس هو ضمآنة ذلك، وهو ما يؤكده دائماً في مبادراته وقدراته، والتى تدعم أسهمه التيّ يؤمن بها شعبنا في مجال حكم اليمن بجدارة واقتدار، وقيادته نحو مستقبل أكثر أمناً ورخاء.

*نشرت «أوان» الكويتية- الجمعة ٢٦ مارس ٢٠١٠م.